

اصطدام اللاجئين بواقع العنصرية ودور المجتمع المدني في مواجهة هذه الظاهرة -دراسة تحليلية-

طالب الدكتوراه يوسف ميموب

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

مقدمة:

نظرا لظهور النزاعات المسلحة أصبح النزوح هربا من الوضع المأساوي الذي قد يؤدي إلى هلاك الإنسان حلا بديلا، من أجل حياة أفضل. ومن هنا جاء مصطلح اللاجئ الذي يقصد به الشخص المضطر والمجبر على الهجرة من المنطقة التي كان يعيش فيها إلى منطقة أخرى وذلك نظرا لتغيرات مفاجئة أو طويلة المدى والتي تؤثر على حياته مما يدفعه إلى اللجوء.

من خلال فهمنا لمصطلح اللاجئ سنقول بأن الانسان الذي هجر منطقته إلى منطقة أخرى بسبب عدم القدرة على العيش قد ترك مجموعة من العادات والتقاليد والامتيازات التي كان متحصلا عليها في منطقة عيشة المؤلف لديه حتى الأشخاص الذين ألفوه وآلفوه، كل هذه الأمور تذهب في لحظة بمجرد لجوئه إلى منطقة أخرى بحيث يمكن أن يجد فيها عادات وتقاليد مختلفة حتى طريقة تفكير أشخاص المنطقة التي لجأ إليها يجدها مختلفة ومتغيرة تماما، إلى درجة أنه ينظر إليه على أنه غريب ودخيل على أهل تلك المنطقة أو الدولة ويظهر هذا جليا في كثير من الأحيان في مجال المعاملة، ومن ثم يصطدم اللاجئ بواقع العنصرية التي يعامل بها من طرف أصحاب تلك المنطقة في شتى المجالات وهذا ما أثبتته الدراسات المختلفة، حيث يمكن اعتبار العنصرية على أنها عبارة عن شعور يبدية الفرد اتجاه فرد آخر أو مجموعة معينة من الناس على أساس انتمائاتهم المختلفة، ومعظم الأحيان يكون الشعور مصحوبا بكره وعدائية شديدة

إلى درجة أن هذا الشعور يمكن أن يمتد إلى أبعد من هذا الأمر فقد يصل إلى التعامل بتصرفات عنصرية أحسن مثال على هذا العنف واستعمال الاكراه أو المنع من حق ما، وهنا يأتي دور المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة العنصرية ضد اللاجئين ومدى تفسير هذا السلوك بالإضافة إلى توضيح دور المجتمع المدني في التصدي لهذه الظاهرة باعتبار أن له الدور الفاعل داخل المجتمع.

أما إشكالياتها فهي: إن هذه الدراسة تسعى إلى الإجابة عن الإشكالية الآتية: ما مدى اصطدام اللاجئين بواقع العنصرية وما دور المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة؟.

أهمية الدراسة: للموضوع أهمية كبيرة حيث تتجلى في أهمية علمية والتي تتمثل في تقديم دراسة حول اللاجئين باعتباره ذو وضع صعب في الدولة المضيفة والتطرق إلى ما يعانيه من معاملات عنصرية من قبل بعض أشخاص المجتمع المضيف وتفسير هذا السلوك الناتج عنهم وفق تفسير علمي، زد على ذلك التطرق إلى دور المجتمع المدني في التصدي لمثل هذه الظاهرة.

منهجية البحث وخطة الدراسة: لمعالجة هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التحليلي من أجل دراسة وتفسير ظاهرة العنصرية ضد اللاجئين مع توضيح دور المجتمع المدني لمواجهة ظاهرة العنصرية.

وللتطرق إلى هذا الموضوع اعتمدنا على تقسيم موضوع المداخل إلى ثلاثة محاور تطرقنا في المحور الأول إلى مفهوم اللجوء، ثم تناولنا في المحور الثاني ظاهرة العنصرية ضد اللاجئين، وأخيرا في المحور الثالث تطرقنا إلى دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة التمييز العنصري ضد اللاجئين.

المحور الأول: مفهوم اللجوء

نظرا لظهور النزاعات المسلحة وتقلب الأوضاع السياسية في بعض البلدان أصبح الإنسان يبحث عن اللجوء في بلدان أخرى للبحث عن حياة أفضل، ومن هنا أتى مصطلح اللجوء، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور، حيث سنتناول أولاً تعريف اللجوء ثم في العنصر الثاني سنتطرق إلى أنواع اللجوء.

أولاً: تعريف اللجوء

مصطلح اللجوء مشتق من كلمة لجأ، فيقال لجأ إلى الشيء أو المكان، ويقال لجأت إلى فلان: أي: استندت إليه واعتضدت به ولجأت من فلان، إذا عدلت عنه إلى غيره، وكأن اللجوء بهذا المعنى إشارة إلى الخروج والإنفراد، يقال: لجأ من القوم: أي انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم إلى غيرهم، فكأنه تحصن منهم، وألجأه إلى الشيء: أي: اضطره إليه¹.

يعتبر تعريف اللاجئ مسألة مهمة بحد ذاتها، وهي كذلك حاسمة في معالجة قضية اللاجئين، لأنه يترتب على هذا التعريف تحديد الحماية القانونية التي تتوفر لأولئك الذين ينطبق عليهم التعريف، كما أن تعريف اللاجئ يختلف باختلاف مستعمليه وباختلاف المناطق الجغرافية والمعاهدات. كما إن القانون الدولي لم يعطي تعريفاً محدداً للاجئ إلا أنه يمكن تعريف اللاجئ على أنه كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية، أو حريته للخطر، خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعندئذ يكون له الحق في طلب الملجأ. ويعرفه آخرون على أن اللاجئ هو كل شخص هجر موطنه الأصلي، أبعد عنه بوسائل التخويف

¹ - ابن منظور، لسان العرب، أشار إليه الأستاذ صلاح الدين طلب فرج، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإسلامية، فلسطين، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009، ص 160.

فلجأ إلى إقليم دولة أخرى، طلبا للحماية، أو لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي"¹.

ولقد عرفت اتفاقية اللاجئين لعام 1951 واعتبرت اللاجئ هو كل شخص يوجد بنتيجة أحداث وقعت قبل كانون الثاني يناير 1951 وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للإضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود إلى ذلك البلد".

كما وعرفت اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات لاجئين في افريقيا والتي جاء فيها إن لفظ لاجئ بمقتضى هذه الاتفاقية ينطبق على كل شخص يخشى عن حق من أن يضطهد بسبب جنسه أو دينه أو جنسيته أو من انتمائه لمجموعة اجتماعية معينة أو بسبب معتقداته السياسية ويجد نفسه خارج البلد الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع أو بسبب خوفه يخشى أن يعلن انتمائه بهذا البلد أو شخص لا يتمتع بجنسيته ويجد نفسه خارج البلد محل إقامته العادية بسبب أحداث معينة ولا يستطيع أو يخشى العودة إليه وإن لفظ لاجئ ينطبق كذلك على كل شخص، يجد نفسه مضطرا بسبب عدوان أو احتلال خارجي، أو سيطرة أجنبية، أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من البلد الأصل أو في أراضيه كلها، أو البلد الذي يحمل جنسيته إلى أن يترك محل إقامته العادية ليبحث عن ملاذ له في مكان آخر خارج بلده

¹ - المرجع السابق، ص 160.

الأصل أو البلد الذي يحمل جنسيته. بالنسبة للاتحاد الأوروبي فلم يقدم تعريفا واضحا للاجئ، وذلك تجنباً للتناقضات في التعاريف وترك الأمر للفقهاء¹.

ثانياً: أنواع اللجوء

تتعدد أنواع اللجوء على حسب حالة اللاجئين وأوضاعهم وطرق لجوئهم وتتنوع ما بين لجوء ديني ولجوء إقليمي وسياسي وبيئي.

1. اللجوء الديني:

يقصد باللجوء الديني طلب الأمان في المكان الذي يلجأ إليه المضطر اعتقاداً منه أن هذا المكان يوفر الحماية من خطر أو تهديد معين، لما لهذا المكان من مكانة خاصة عند جماعة معينة ويتمتع هذا المكان بقدسية على أقل تقدير عند مجتمع بعينه ويحترم ذلك المكان أيضاً الجماعات الأخرى وقد تكون تلك القدسية مستندة إلى توجيهاً سماوية، أو تستند إلى أعراف ديانات أخرى².

2. اللجوء الإقليمي:

ويقصد به اللجوء إلى إقليم دولة أخرى أو ما يتم في إقليم الدولة المانحة لحق اللجوء استناداً إلى السيادة والحرمة التي يتمتع به إقليم أي دولة كونه من الأركان الرئيسية لإقامة الدولة³.

3. اللجوء السياسي:

يعرف اللجوء السياسي على أنه الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها أو فوق أي مكان تابع لسلطتها، لفرد منها هذه الحماية¹ وبالتالي يمكن اعتبار

¹ - مظهر حريز محمود، القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما بالاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق، دراسة قانونية تحليلية، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنت، العراق، السنة الجامعية 2012-2013، ص 75.

² - مظهر حريز محمود، القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتهما بالاجئين الذين يبحثون عن اللجوء إلى العراق، دراسة قانونية تحليلية، المرجع السابق، ص 75.

³ - المرجع السابق، ص 77.

اللاجئ السياسي على أنه ذلك الشخص الذي تمكن من الهرب من التعسف والاضطهاد والفرار من الظلم والعدوان ولجأ إلى مكان آمن، أو لا يستطيع أن يحميه ويدافع عنه.²

4. اللجوء البيئي:

تقول ماريا ستافروبولو التي عملت منذ عام 1993 مع مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مقال لها بالعدد 31 من مجلة «نشرة الهجرة القسرية»، إن «البعض يقول إن النازحين نتيجة للتغير البيئي أو المناخي هم لاجئون ويدافعون عن توسيع تعريف اللاجئين في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 لتشملهم، بينما يدعو آخرون لتبني اتفاقيات جديدة لتوفير قدر مماثل ما يتلقاه اللاجئين من حماية، وهناك فئة ثالثة ترى أن أي اعتقاد عن وجود (لاجئين بيئيين) وحاجتهم لحماية مماثلة للحماية التي يتمتع بها اللاجئين هو اعتقاد مبالغ فيه على أفضل تقدير وخطير ومدفوع بأغراض سياسية على أسوأ تقدير». وتخلص ستافروبولو إلى أنه، على الرغم من أن مصطلح «لاجئ بيئي» هو مصطلح غير دقيق قانونياً، فإنه أكثر إلزاماً عن مصطلح «المهاجر البيئي»، لأنه يوحي بنوع من المسؤولية والمساءلة العالمية، كما يحمل شكلاً من أشكال الإلحاح بسبب كوارث وشيكة. يذكر أن «منظمة الهجرة الدولية»، ومقرها في جنيف بسويسرا، قد سبق أن حذرت من أن تغيرات المناخ ستجبر ملايين الأشخاص حول العالم على النزوح من مساكنهم، وتنبأت بأنه بحلول عام 2050، سينزح نحو 200 مليون شخص في أنحاء العالم أو سيجبرون

¹ - عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون طبعة، بدون سنة الطبع، ص 467.

² - أمير سيف، حقوق الإنسان، مدخل إلى وعي حقوقي، مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، بدون طبعة، 1994، ص 109.

على الهجرة ليصبحوا لاجئين نتيجة تغيرات المناخ. وأوضحت المنظمة أن الكثيرين قد نزحوا بالفعل نتيجة الجفاف والتصحر في جنوب أفريقيا وارتفاع مستوى البحر في المحيط الهادي وظواهر بيئية أخرى تتعلق بالتغيرات المناخية¹.

ويلفت مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنتونيو غوتيرز إلى تنامي صعوبة تصنيف اللاجئين وفقاً لأسباب متميزة أو منفصلة. فالتدهور البيئي غالباً ما يعتبر عاملاً مساهماً في حركة السكان الطوعية والقسرية على السواء. بيد أن المشكلات البيئية كثيراً ما تتشابه مع الأحوال الاجتماعية والاقتصادية (كالفقر والغبن في توزيع ملكية الأرض)، والصراع على الموارد وسوء الإدارة العامة. ويسجل التقرير أنه منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي، استجد تعبير "لاجئ البيئة" الذي اقترحه الخبير بقضايا اللاجئين عصام الحناوي، وهم اللاجئون الذين اضطروا طوعاً أو قسراً لترك مناطقهم وديارهم بسبب أحداث واضطرابات - طبيعية أو من صنع البشر - متصلة بالبيئة، وأدت إلى تهديد وجودهم أو الإضرار بمستوى عيشهم².

كما يذكر أن منظمة السلام الأخضر العالمية «غرينيس» (Greenpeace) المعنية بشؤون البيئة، أعلنت أن هناك أكثر من 20 مليون شخص نزحوا نتيجة للآثار السيئة للتغيرات المناخية بشكل خاص في منطقة الساحل الأفريقي وبنغلاديش وعدد من جزر جنوب المحيط الهادي، وحذرت المنظمة من إمكانية ارتفاع عدد اللاجئين عالمياً لأسباب تتعلق بالمناخ، إلى 200 مليون شخص خلال الـ 30 عاماً المقبلة، إذا استمرت التغيرات المناخية على هذا النحو. وقال أندريه

¹ - صفات سلامة، اللاجئون البيئيون يشكلون تحدياً جديداً يجب الاستعداد لمواجهة، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط، الثلاثاء 08 نوفمبر 2011، العدد 12033. <http://classic.aawsat.com>

² - مازن النجار، تصاعد دور العوامل البيئية في تشريد الملايين، موقع الجزيرة الإلكترونية، الجمعة 2008/10/10. <http://www.aljazeera.net>

بوهلينغ، خبير شؤون المناخ في منظمة «غرينبيس»، إنه «في الوقت الذي يتضرر فيه أكثر الأشخاص فقرا على الأرض بشكل قاس من جراء ظاهرة الاحتباس الحراري الذي ليس لهم فيه ذنب، تنكر الدول الصناعية التي تعد المسبب الأساسي لهذه الظاهرة، وجود صفة لاجئ بسبب التغيرات المناخية». وأضاف أن قوانين اللجوء الدولية لا تعترف حتى الآن باللاجئين لأسباب تتعلق بالمناخ أو البيئة حتى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين لا يوجد لديها هذا التعريف¹.

إذن فاللاجئون البيئيون (Environmental Refugees) مصطلح بدأ يستخدم كثيرا في الآونة الأخيرة حيث حذر العديد من المنظمات وخبراء البيئة من المشاكل والمخاطر المترتبة على التغيرات المناخية في كوكب الأرض، وبالتالي يؤدي هذا إلى اللجوء البيئي. ويمكن اعتبار اللاجئ البيئي على أنه: الشخص الذي يخرج إلى قارعة الطريق رغما عن إرادته، وتؤدي مجموعة من العوامل البيئية إلى تشريده من موطنه وتشتيت عائلته».

وقسم اللاجئين البيئيين إلى ثلاثة أنواع فهناك الذين تم تهجيرهم مؤقتا من منطقة ما بسبب أحداث بيئية طارئة، مثل وقوع كارثة بيئية كالزلازل أو العواصف أو الفيضانات أو الحوادث الصناعية، وهؤلاء يعودون إلى مواطنهم الأصلية بعد انتهاء الحدث وإعادة تأهيل المنطقة. أما النوع الثاني فيضم هؤلاء الذين يتم نقلهم من مواطنهم الأصلية بصفة دائمة وتسكينهم في مناطق أخرى بديلة، ويحدث هذا عند تشييد سد من السدود وما يصاحبه من بحيرة صناعية فيتم نقل قرى بأكملها من المناطق التي قد تتأثر بالمشروع إلى مواقع جديدة. والنوع الثالث من اللاجئين هم هؤلاء الذين يتركون مواطنهم الأصلية بصفة مؤقتة أو دائمة إلى مناطق أخرى داخل نفس البلد أو خارجه بحثا عن حياة أفضل

¹ - صفات سلامة، المرجع السابق.

والسبب الرئيسي لهجرة هؤلاء هو أن الموارد الطبيعية في مواطنهم الأصلية تدهورت لدرجة أنها لم تعد تفي بمتطلباتهم الأساسية، كالمزارعين الذين تدهورت أراضيهم نتيجة زيادة الملوحة ولا يستطيعون الإنفاق على إصلاحها، فهؤلاء يبيعون أراضيهم بأثمان زهيدة ويرحلون إلى أماكن أخرى، كذلك الذين يبيعون أراضيهم بسبب موجات الجفاف المتكررة ويهاجرون إلى المدن أو مناطق أخرى أكثر ربحية وهكذا¹

المحور الثاني: العنصرية ضد اللاجئين

يتعرض اللاجئين لبعض المضايقات والعدائية من قبل بعض أفراد الدولة المضيفة حيث تصنف هذه التصرفات في كثير من الأحيان على أنها عنصرية وهذا ما سنحاول توضيحه في هذا المحور حيث نتطرق إلى تعريف العنصرية ثم سنتناول في العنصر الثاني من هذا المحور تفسير ظاهرة التمييز العنصري.

أولاً: تعريف العنصرية

يقصد بالتمييز العنصري على أنه أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان أو الحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة².

ويوجد ثلاثة عناصر للتمييز العنصري³:

- الأفعال: التي توصف بالتمييز كالتفريق والاستبعاد والقصر والتفضيل.

¹ - عصام الحناوي، من هم اللاجئين البيئيون؟، البيئة في المدرسة. <http://www.afed-ecoschool.org>

² - المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لسنة 1965.

³ - راجع:

- أسباب التمييز العنصري: والتي تتمثل في سمات شخصية، مثل اللون والنسب، والعرق، والجنس والتكوين الجسدي وغيره.

- غايات وآثار التمييز العنصري: والتي تهدف أو تؤدي إلى منع الضحايا من ممارسة حقوقهم الإنسانية وحياتهم الأساسية وبالتالي، فلا بد من التفريق بين التمييز المباشر المتعمد الذي يتوحى فاعله التمييز ضد شخص أو فئة وبين التمييز غير المباشر الذي يحدث كنتيجة يمكن فيه لتنظيم أو إجراء محايد على ما يبدو، أن يؤدي في الواقع إلى تفضيل شخص على آخر أو فئة على أخرى.

ثانيا: تفسير ظاهرة التمييز العنصري

هناك عدة تفسيرات لظاهرة التمييز العنصري التي يعاني منها اللاجئ ولكن أهم تفسيرين على الإطلاق هما التفسير النفسي والتفسير الاجتماعي.

1. التفسير النفسي

إن التفسير النفسي لظاهرة التمييز العنصري التي تكون من طرف المواطنين اتجاه اللاجئ البيئي تركز على أساس تحليل نفسية المواطنين ودراسة مكنوناتهم النفسية، حيث تفسر هذه الظاهرة بأنها نتيجة مجموعة من الصراعات النفسية التي يعاني منها المواطن ويعبر عنها بنبذه للاجئ البيئي ومعاملته بتصرفات عنصرية يكون مردها أن المواطن يشعر بالخطر من اللاجئ البيئي على أساس أن هذا الأخير سيأخذ حقوق ومكانة المواطن مما يؤدي إلى مهاجمته بشتى الطرق من أجل التعبير عن رفضه له وبيان له من الأقوى في هذا الوطن، ويمكن اعتبار هذا التصرف على أنه نوع من الأنانية التي يعاني منها بعض الأفراد.

2. التفسير الاجتماعي

يركز هذا التفسير بشكل أساسي على كيفية التنشئة الاجتماعية والثقافية للأفراد المواطنين فهناك من كانت تنشئتهم الاجتماعية خاطئة فتربو على الأخلاق

السيئة وعدم مشاركة الناس الآخرين ومن ثم أصبح لديهم شعور بالأناية ومن هنا يمكن تفسير هذا السلوك اتجاه اللاجئ البيئي الذين يقومون بإيذائه بشتى الطرق سواء باللفظ أو الضرب كما شرحنا سابقا.

المحور الثالث: دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة التمييز العنصري

ضد اللاجئين

تنشأ داخل كل مجتمع مجموعة من المجتمعات المدنية التي يكون لها الأثر الفعال داخل أي مجتمع حيث تكون بينهما علاقة تأثير وتأثر، وما يهمنا في هذا المحور توضيح دور المجتمع المدني في الحد من ظاهرة التمييز العنصري ضد اللاجئين ويكون ذلك تبين تعريف المجتمع المدني ثم سنتطرق إلى العنصر الثاني والمتمثل في محاربة ظاهرة التمييز العنصري ضد اللاجئين عن طريق المجتمع المدني.

أولاً: تعريف المجتمع المدني

لقد حظي مفهوم المجتمع المدني باهتمام خاص من قبل الباحثين على مختلف توجهاتهم وتياراتهم الإيديولوجية والفكرية البرجوازية منها والماركسية الكلاسيكية والحديثة مع، وقد كانت لكل وجهته ونظريته الخاصة، لكنها تصب أساساً في فكرة واحدة مؤداها أن هذا المجتمع يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة اجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية، ولقد بينت ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية العام 1992 تعريفاً على أن المجتمع المدني عبارة عن المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن

مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي¹.

ويعرف المجتمع المدني على أنه المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والإجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، وبعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة أي البرلمان والقضاء المستقل والأحزاب والنقابات والجمعيات².

ثانيا: محاربة ظاهرة التمييز العنصري ضد اللاجئين عن طريق المجتمع

المدني

للمجتمع المدني دور كبير في محاربة التمييز العنصري ضد اللاجئين ويكون ذلك عن طريق المؤسسات السياسية والأحزاب والجمعيات...إلخ، كل يعمل بحسب اختصاصه وصلاحياته للحد من هذه الظاهرة، ويقوم المجتمع المدني بمحاربة التمييز العنصري عن طريق:

1. المنظومة التشريعية:

إصدار قوانين تجرّمية عقابية بخصوص المعاملة العنصرية للاجئين وهذا من شأنه إيقاف التصرفات العنصرية التي يشرع فيها بعض أفراد البلد

¹ - متروك الفالح، المجتمع المدني والديمقراطية والدولة في البلدان العربية، دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 26، أشارت إليه الأستاذة العيدي صونية، المجتمع المدني...المواطنة والديمقراطية، "جدلية المفهوم والممارسة" مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والإجتماعية، بسكرة، العدد الثاني والثالث، جانفي -جوان 2008، بدون صفحة.

² - مصطفى حسان، إسهامات الخدمة الإجتماعية في تطوير مراكز الشباب الريفية، المؤتمر العلمي السابع، كلية الخدمة الإجتماعية، جامعة القاهرة، المجلد الأول، ، 1994، ص 33.

المضيف وتشديد عقوباتهم أيضا لأن اللاجئين المفروض أن يعامل معاملة انسانية بغض النظر عن عرقه أو دينه أو توجهاته لما في ذلك احترام لحقوق الإنسان. ولا يمكن رصد حالات التمييز العنصري ضد اللاجئين إلا عن طريق وضع آليات على مستوى المدن تمكن من مراقبة حالات التمييز المعتمدة على العنصرية والتمييز وكذا كراهية الأجانب اللاجئين والتعصب وكذا تقصي وتدوين هذه الأفعال مع تحديد مؤشرات لتقييمها.

2. تثقيف المجتمع:

والمقصود بها تثقيف الأفراد على قيم عامة كالمشاركة والاهتمام والتسامح واحترام حقوق الإنسان¹ وتحسيسية أيضا بوضع اللاجئين في الدولة المضيفة وتثقيف الشعب بما يحصل للاجئين ووضعهم الاجتماعي المزري وكل هذا من شأنه العمل على الحد من ظاهرة التمييز العنصري ضد اللاجئين باعتبارهم ذوو وضع انساني صعب وجب مساعدتهم، والتخفيف من آلامهم.

3. دعم اللاجئين:

يجب على الدولة المضيفة أن تحترم اللاجئين ولا تعاملهم على أساس أنهم ما دون البشر ويبقى لجمعيات حقوق الإنسان الدور الفاعل في مراقبة أي خرق لحقوق اللاجئين، وبالإضافة إلى هذا تقديم الدعم إلى ضحايا العنصرية والتمييز والمساهمة في تعزيز قدراتهم الدفاعية وفي تقديم الخدمات الطبية والاجتماعية اللازمة، ويكون ذلك عن طريق تشجيع التعاون بين البلديات ومكاتب المحامين والأطباء في المدن المعنية، بخصوص وضع آليات المساعدة الإجتماعية والطبية

¹ - ، منظمة هاريكار غير الحكومية، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الإجتماعية، مطبعة زانا، دهاوك، 2007.

والقانونية للضحايا اللاجئين وكذا التنسيق مع هيآت الشرطة من أجل حماية أفضل للاجئين.

4. مناهضة العنصرية ضد اللاجئين عن طريق التعليم:

للمجتمع المدني دور كبير في للحد من ظاهر التمييز العنصري ضد اللاجئين وذلك عن طريق تطوير المواد التعليمية حول التسامح المتبادل والتعايش السلمي وحوار الثقافات للمساهمة في تعزيز قدرات وإمكانيات التلاميذ والمدرسين والمكونين على التطور في محيط متعدد العرقيات والثقافات، وعلى التعامل مع الإكراهات والفرص التي يخلقها هذا التنوع، ومن جهة أخرى دعم إصلاح المناهج والبرامج الدراسية من أجل تربية جيل فاعل¹.

وتقول في هذا الصدد "إيرينا بوكوفا" المديرة العامة لليونسكو في إطار محاربة العنصرية، أن "الاحترام والتسامح هما عاملان يتم بموجهما الإقرار بفوارق الآخرين على أنها فوارقنا نحن، والنظر إلى نفائس الثقافات الأخرى باعتبارها ثروة للجميع. وتظل التربية الوسيلة الأنجع في منع العنصرية واجتثاث التمييز، وعلينا أن نبدأ باكرا في تعليم قيم الاحترام والتسامح والتضامن"².

5. ترسيخ العدالة وإقامة العدل عن طريق المجتمع المدني:

إن التمييز العنصري حرمة جميع الأديان السماوية، لكن في واقعنا، لقد انتشر هذا التمييز بسبب عوامل عدة ومن بينها غياب العدل. فبناء أي مجتمع حقيقي يتطلب إقامة العدل بين أفرادها في توزيع الحقوق والواجبات، ولا بد له من تجاوز النعرات القبلية والدينية من أجل الصالح العام، والتفكير ككيان موحد

¹ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، تحالف المدن العربية ضد العنصرية والتمييز وكرامية الأجانب والتعصب، 25 يونيو 2008.

² - عبد المجيد رمضان، العنصرية تهدد تماسك المجتمع الجزائري، 12 مارس 2016، الموقع الإخباري الإلكتروني:

[/http://www.ghardaianews.com](http://www.ghardaianews.com)

يعطي استقلالية لأفراده في اختيار شكل حياتهم ويوفر لهم الحماية بشكل فردي وجماعي، وذلك من خلال تشريع قوانين مناسبة وضمان تنفيذها الصارم، ليشكل بذلك مفتاحاً لتنظيم علاقات عادلة بين الأفراد في ذات المجتمع. وأي اختلال في هذا التدبير، ينتج عنه مناخ لا عدل يسبب العنصرية كنتيجة حتمية، ويهدد باضطراب المجتمع وتفككه ويؤدي إلى زواله الحتمي¹.

خاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الموضوع من تحليل وتفسير لموضوع اللاجئ واصطدامه بواقع العنصرية ودور المجتمع المدني للحد من هذه الظاهرة سنقول أن موضوع اللجوء له أهمية كبيرة بالنسبة للمواضيع الحديثة وهذا ما يفسر قلة المراجع والباحثين في هذا المجال، واللاجئ البيئي مجرد انسان أجبرته ظروف الحياة القاسية للجوء لبلد آخر والبحث عن حياة أفضل فلا يجب معاملته في البلد المضيف على أساس أنه دون البشر ومواطني ذلك البلد، بل يجب معاملته بأخلاق رفيعة واحترامه وتوفير له حياة كريمة.

وباعتبار أن أي مجتمع لا يخلو من مجتمعات مدنية فإن هذه الأخيرة يكون لها الأثر الفعال في الحد من ظاهرة التمييز العنصري ضد اللاجئين وذلك عن طريق القيام بصلاحياتها المختلفة باعتبار أن المجتمع المدني يتشكل من أحزاب وجمعيات... إلخ، وبالتالي تكون محاربة ظاهرة التمييز العنصري فعالة أكثر إذا قامت العناصر المشكلة للمجتمع المدني بعملها على أتم وجه من خلال إصدار قوانين ردعية لحماية اللاجئين وتوعية المجتمع المضيف بأوضاع اللاجئين وتربية الأطفال على فكر منفتح يقوم على أساس العيش التشاركي في إطار العقل والمنطق

¹-عبد المجيد رمضان، العنصرية تهدد تماسك المجتمع الجزائري، 12 مارس 2016، الموقع الإخباري الإلكتروني:

<http://www.ghardaianews.com>

والقانون وبالرغم من كل الوسائل المستعملة للقضاء على التمييز العنصري ودور المجتمع المدني في محاربته تبقى العنصرية راسخة في بعض الأشخاص لاعتقادهم بشيء معين فهناك من يرتدع عند عقابه وهناك من لا يرتدع وبالتالي حتى ولو قام المجتمع المدني بدوره تبقى العنصرية موجودة، وبالتالي فإننا نوصي بمايلي:

– عدم الاكتفاء بتقديم المساعدات والإعانات للاجئين والعمل على مراقبة الانتهاكات العنصرية التي يتعرضون لها. العمل على وضع مناهج تربوية هادفة من أجل ضمان التنشئة الاجتماعية الصحيحة.

– اصغاء المؤسسات السياسية إلى باقي المجتمعات المدنية الأخرى كالجمعيات والمنظمات الغير الحكومية من أجل العمل على تحسين الوضع داخل المجتمع والقضاء على ظاهرة التمييز العنصري و ما نلمسه من عدم التنسيق نلاحظه من خلال الإحصائيات التي تضعها المؤسسات السياسية في الدولة تكون بنسب متفاوتة عن احصائيات مؤسسات المجتمع المدني الأخرى كالجمعيات.

– توفير الحماية للاجئين والتسهيل عليهم عملية الشكوى عند وجود أي انتهاكات عنصرية، العمل على توفير وسائل العيش الكريم لهم بما يحفظ كرامتهم، وبالتالي لا يمكن معاملتهم على أساس أنهم ما دون البشر ولا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق المراقبة الدولية للوضع، والتدخل عند حدوث أي خروقات عنصرية، فلا يمكن الاكتفاء بالتصريحات فقط.